

واقع وآفاق مهنة التدقيق في الجزائر بعد إصدار معايير إدارة الجودة

Reality and prospects The auditing profession in Algeria after the issuance of quality management standards

د. لياس قلاب ذبيح^{1*}، د. ياسر بن يونس²

¹مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، خبير قضائي مختص في المحاسبة والجباية، محافظ حسابات

ومحاسب معتمد. kallab.lies@univ-guelma.dz

²مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، benyounes.yasser@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2025/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/17

تاريخ الاستلام: 2025/10/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض جانب آخر من إصلاح البيئة المحاسبية في الجزائر الممثل في معايير التدقيق الجزائرية وما تبعها مؤخرا من معايير إدارة الجودة، حيث تسعى الهيئة الوصية المجلس الوطني للمحاسبة بتوحيد وتحسين عمل المدقق لتعزيز درجة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية. كما تطرقنا إلى آفاق مهنة التدقيق في الجزائر بعد تطبيق معايير إدارة الجودة مقارنة بواقع المهنة بناء على الدليل العملي الذي يعتبر مرشد ممارسي مهنة محافضي الحسابات لا سيما منها إعداد التقارير السنوية، توصلنا ان تطبيق معايير الجودة والتدقيق بالضوابط والأحكام المعمول بها تساعد بشكل كبير في توفير البيئة الملائمة لمهنة التدقيق مع تحسين جودة العمل المقدم خاصة في ظل رقمنة الإدارة في مختلف مستوياتها. الكلمات المفتاحية: التدقيق، معايير التدقيق، الدليل العملي، إدارة الجودة. ترميز JEL: (M4)

Abstract:

This study aims to present another aspect of reforming the accounting environment in Algeria, represented by the issuance of Algerian auditing standards and, more recently, quality management standards. The supervising authority, represented by the National Accounting Council, seeks to standardize and improve the work of auditors to enhance users' confidence in financial statements.

The study also explores the future prospects of the auditing profession in Algeria after the implementation of quality management standards, in comparison with the current state of the profession. This is based on the practical guide considered a reference for audit practitioners, particularly in preparing annual reports. We conclude that the application of quality and auditing standards, in line with the applicable rules and regulations, significantly contributes to creating a suitable environment for the auditing profession and improving the quality of work delivered-especially in the context of increasing digitalization across administrative levels.

Keywords : Auditing, Auditing Standards, Practical Guide, Quality Management.

JEL Classification Codes: (M4)

1. مقدمة:

في ظل التطور الذي يشهده العالم في مجال المال والأعمال مع اتساع فجوة التجاوزات المالية والمحاسبية، أصبحت لمهنة التدقيق دور كبير في إضفاء المصداقية على عرض القوائم المالية أمام مستخدميها، من هذا المنطلق بدأ التفكير في إيجاد معايير تضبط مهنة التدقيق وتكرس قواعد أخلاقيات المهنة، مما دفع بالهيئات الدولية السعي إلى التقليل من الفروقات والحد من التناقضات في مجال مهنة المحاسبة وتسهيل القيام بالمقارنات بين ممارسي مهنة التدقيق بين بلدان العالم، في مقدمتهم الاتحاد الدولي للمحاسبين الذي قام بإصدار معايير التدقيق الدولية (ISA) من أهدافها تطوير المهنة وتحسين جودة العمل المقدم لمستخدمي القوائم المالية. على المستوى المحلي شهدت الجزائر عدة إصلاحات على البيئة المحاسبية، بما فيها تنظيم وتطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق مما يتماشى مع متطلبات البيئة الدولية، أبرزها إصدار النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق القانون رقم 07-11، بعدها تنظيم مهنتي المحاسبة والتدقيق وفق القانون رقم 10-01، وما تبعتهما من مراسيم تنفيذية وقرارات وزارية متعلقة بتحديد وتنظيم الهيئات المشرفة على سير مهنة التدقيق، وصولاً إلى إصدار المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) مجموعة من معايير التدقيق الجزائرية (NAA)، بدءاً من شهر فيفري 2016 تستند إلى معايير التدقيق الدولية، وصلت إلى غاية ديسمبر 2024 إلى 22 معياراً بما فيها معيارين 1 و2 لإدارة الجودة لتكتمل تدريجياً، سعياً منها الوصول إلى تحقيق الجودة المطلوبة من عمل المدقق (محافظ الحسابات) بمدى التزامه بتطبيق هذه المعايير.

- **إشكالية الدراسة:** لمعرفة آفاق مهنة التدقيق في الجزائر بعد تطبيق معايير إدارة الجودة، يمكننا طرح الإشكالية التالية: **كيف تساهم معايير إدارة الجودة في تحسين عمل المدقق في الجزائر؟**
- **فرضية الدراسة:** بعد اعتماد معايير إدارة الجودة في الجزائر يكون عمل المدقق أفضل، للوصول إلى التوحيد المهني ورفع درجة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية.
- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى عرض معايير إدارة الجودة الصادرة مؤخراً في شهر ديسمبر 2024، مع معرفة الآفاق التي تسعى منها الهيئات الوصية مساهمتها في تحسين وتوحيد مهنة التدقيق في الجزائر بعد تطبيقها.
- **منهج الدراسة:** اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال عرض معايير إدارة الجودة، وواقع مهنة التدقيق في الجزائر، وعلى المنهج التنبؤي حول الآفاق المنتظرة من تطبيق معايير إدارة الجودة في مطلع سنة 2026.
- **محتوى الدراسة:** تناولت الدراسة ثلاثة محاور أساسية، يتعلق الأول بعرض الإطار المفاهيمي لمعايير التدقيق في الجزائر، ثم التفصيل في معايير إدارة الجودة الصادرة مؤخراً عن المجلس الوطني للمحاسبة، بعدها التطرق لواقع مهنة التدقيق في الجزائر اعتماداً على الدليل العملي الصادر في سنة 2019 والآفاق المنتظرة من تطبيق معايير إدارة الجودة في سنة 2026، للوصول إلى النتائج المتوقعة منها والإجابة على إشكالية الدراسة.

2. الإطار المفاهيمي لمعايير التدقيق الجزائرية:

شهدت مهنة التدقيق في الجزائر في عشر السنوات الأخيرة عدة تغيرات بسبب الإصدار التدريجي لمعايير التدقيق الجزائرية، سعيًا منها تحسين وتوحيد عمل المدققين لكسب المزيد من الثقة لدى مستخدمي القوائم والتقارير المالية.

1.2. ماهية معايير التدقيق الجزائرية:

شهدت الجزائر مؤخرًا عدة إصلاحات على مستوى مهنة التدقيق، بهدف التحسين وتقديم الأفضل للغير.

1.1.2. مفهوم معايير التدقيق

- يعني المعيار بصفة عامة هو كل ما يستخدم في القياس، ويعرف بأنه نموذج أو مثال موضوع بواسطة السلطات المختصة، أو نتيجة للعرف أو الاتفاق العام، كأساس لما يجب اتباعه، أما لغويًا يعني بأنه نموذج متحقق أو (متصور) لما ينبغي أن يكون عليه الشيء، فيقال: عاير بين المكيايين أن امتحنهما لمعرفة مدى تساويهما. عاير المكيايل والميزان؛ أي امتحنه لمعرفة صحته. (محمد فضل مسعد و خالد راغب خطيب، 2009)

- بالنسبة لمعايير التدقيق تعرف على أنها "مجموعة معايير محددة بموجب القانون أو الأنظمة أو من قبل هيئة مختصة على مستوى الدولة التي يكون تطبيقها ملزمًا عند القيام بأعمال التدقيق والمراجعة، والتأكدات الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة". (جمعة أحمد حلمي، 2015)

2.1.2. خصائص معايير التدقيق

تتمثل أهم خصائص معايير التدقيق بشكل عام فيما يلي: (كحيل عبد القادر، 2018)

- التركيز على تفصيلات إجراءات العمل الميداني، الأمر الذي يشكل بعض القيود على إمكانية تحريك المدققين، وإن كان ذلك ميزة تتمثل في تقليل التفاوت والاختلاف والقرب من الموضوعية قدر الإمكان عند إتمام عملية التدقيق؛

- تم استخدام لفظ إرشادات تدقيق، ولا شك أن تلك التسمية أكثر تحفظًا، وذلك لتوفير قدر جيد من المرونة لترك المجال مفتوحًا أمام المنظمات المهنية في دول العالم للاسترشاد بتلك المعايير، وإتاحة الفرصة أمامها حتى يمكن تكيفها مع الظروف البيئية لكل دولة؛

- تعتبر هذه المعايير أكثر عمومية وشمولًا من غيرها، لأنها صادرة عن تجمع دولي كبير يضم معظم دول العالم، وبالتالي هي الإطار العام الذي ينظم مهنة التدقيق ويلقى قبولا عاما على النطاق الدولي، كما أنها تعتبر قواعد أساسية عامة يجب إتباعها من قبل مزاولي المهنة عند الحاجة إليها.

3.1.2. نشأة معايير التدقيق الجزائرية

أقدم المجلس الوطني للمحاسبة بصفته الهيئة الوصية على تنظيم ومراقبة مهنتي المحاسبة والتدقيق في الجزائر، حيث أصدر تدريجيا مجموعة من المعايير تحمل اسم معايير التدقيق الجزائرية NAA مستخرجة من معايير التدقيق الدولية (ISA) مع مراعاة خصوصية البيئة المحلية، لتهدف إلى وضع إطار شامل يسعى لتحسين خدمات مهنة التدقيق في الجزائر وإكمال عمليات الإصلاح المحاسبي التي بدأت الفكرة منذ سنة 2001. أما في الجزائر مرت بالمراحل التالية:

- فكرة إصدار معايير محلية لم تكن وليدة اليوم، بل كانت تحت نطاق الإصلاحات المحاسبية التي توجت بتصميم النظام المحاسبي المالي، من طرف تشكيل لجنة تحت اسم " لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية "، بعد صدور القانون 07-11 المتعلق النظام المحاسبي المالي (SCF) وسهرت على كيفية الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي السابق إلى النظام المحاسبي المالي وجاء تطبيقه منذ سنة 2010.

- في سنة 2009 تم اقتراح من طرف أعضاء اللجنة إنشاء معايير التدقيق المحلية، إلا أن الأولوية كانت أجدر بتنظيم مهنتي المحاسبة والتدقيق التي تمت وفق القانون 10-01، بعدها جاء في تقرير صادر من الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات سنة 2014 بإنشاء لجنة مختصة مهمتها تقديم اقتراحات تتعلق بوضع مجموعة من معايير التدقيق تتناسب مع البيئة المحلية، قدمت هذه اللجنة مجموعة اقتراحات في شهر جوان 2015.

- في سنة 2016 تم إصدار تصميم المجموعة الأولى من معايير التدقيق الجزائرية المكونة من أربعة معايير، بعدها تتواصل في عرض معايير أخرى إلى أن وصلت في سنة 2024 إلى إصدار 22 معيار وطني من أصل 36 معيار مقترح ليتم تطبيقها تدريجيا، لتجنب مشاكل فهمها والعمل بها بشكل أمثل.

2.2. أهمية وأسباب ظهور معايير التدقيق الجزائرية

1.2.2. أهمية معايير التدقيق الجزائرية

يمكن توضيح أهمية المعايير الجزائرية للتدقيق في تطوير مهنة التدقيق باختصار في النقاط الآتية:

(بصري ريمة و بلقاسم سفيان، 2019)

- رفع مستوى مهنة التدقيق بالجزائر؛
- تعتبر دليلا يسترشد به محافظ الحسابات عند قيامه بتدقيق القوائم المالية؛
- تبيين واجبات ومسؤوليات محافظ الحسابات عن تدقيق القوائم المالية؛
- تساعد محافظي الحسابات على تجنب الأخطاء أثناء تدقيق القوائم المالية؛

- تحسن من جودة تقارير التدقيق المبنية على الموضوعية والمصادقية بعيدا عن الشكلية؛
- تجنب الإشكالات والغموض المحتمل حول المتطلبات التي يحتاجها المدقق لتحقيق أهداف التدقيق.
- تمثل إطار العمل الذي يمكن من خلاله ضبط عمل المهنيين وتوجيههم في أداء العمل بشكل أمثل؛
- لزوم الاعتماد عليها والعمل بها لانتشار الشركات المتعددة الجنسيات؛
- تشجع على التعاون بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية.

2.2.2. أسباب صدور معايير التدقيق الجزائرية:

من أهم الأسباب التي دفعت بالدولة الجزائرية لإصدار المعايير الجزائرية للتدقيق ما يلي: (مروان جميلة و محمود عمر محي الدين، 2021)

- الإصلاح المحاسبي وتبني النظام المحاسبي المالي والذي توافق بصورة كبيرة مع معايير المحاسبة الدولية، مما أدى إلى ضرورة تكييف مهنة التدقيق الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية؛
- سد الاحتياجات في مهنة التدقيق من معايير تغطي جوانب القصور وتتماشى مع البيئة الجزائرية؛
- عدم وجود نص قانوني يلزم مدققي الحسابات في الجزائر على تطبيق معايير التدقيق الدولية، وبالتالي فإن إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق سوف يلزم مدققي الحسابات بتطبيق هذه المعايير الأمر الذي سيساهم في زيادة جودة عملية التدقيق الخارجي؛
- تعقيد معايير التدقيق الدولية المستوحاة من العالم الأنجلوسكسوني، الذي ثقافته تعد أجنبية على مجتمع مدققي الحسابات في الجزائر؛
- الحاجة إلى مراعاة تعميم معايير التدقيق الصادرة عن الدورات التدريبية التي تنظمها مهنة المحاسبة.

3.2. الهيئات المشرفة على إصدار معايير التدقيق الجزائرية

تحت وصاية المجلس الوطني للمحاسبة ولضمان اصدار وتطبيق جيد لمعايير تتماشى مع متطلبات المهنة، أسندت المهمة للإشراف على معايير التدقيق الجزائرية إلى لجان متخصصة لها دور محوري في التقييس، ضبط الجودة وإعداد المعايير نعرضها فيما يلي:

1.3.2. لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية

تتولى لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية المهام الآتية: (المادة 18، 2011)

- وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية،
- تحضير مشاريع آراء حول الأحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للإلزام القانوني لمسك المحاسبة،

واقع وأفاق مهنة التدقيق في الجزائر بعد إصدار معايير إدارة الجودة

- إنجاز كل الدراسات والتحليل الخاصة بتطوير واستعمال الأدوات المحاسبية،
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات،
- دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات اللازمة،
- ضمان تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة،
- تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنظمات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذا تطبيقها، بالاتصال مع مختلف الهيئات المعنية.

2.3.2. لجنة مراقبة النوعية

لجنة مراقبة الجودة على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة مكلفة بـ: (المادة 18، 2011، صفحة 07)

- إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات،
- إبداء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية،
- ضمان نوعية التدقيق الموكلة لمهني المحاسبة،
- إعداد معايير تتضمن كفاءات تنظيم المكاتب وتسييرها،
- إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة نوعية خدمات المكاتب،
- ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات،
- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة النوعية،
- تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن.

3.3.2. اللجنة الخاصة

اللجنة الخاصة هي اللجنة المكلفة بوضع معايير التدقيق الجزائرية أنشأت ضمن المجلس الوطني

للمحاسبة منذ منتصف عام 2011، وهي مؤلفة من خبراء في مجال المحاسبة والتدقيق.

3. عرض معايير إدارة الجودة الجزائرية:

ان معايير التدقيق تعد ضرورة حتمية، وتطور الوضع العام المحلي والعالمي وانتشار الانحرافات والأزمات الاقتصادية والمالية، دفع الهيئات المسؤولة الى تحيين معاييرها في كل مرة تسنح فيها الفرصة، وفيما يلي سنعرف على أحدث معايير إدارة الجودة الجزائرية التي تم اصدارها ونظيرتها في باقي دول العالم. كما تم في الآونة الأخيرة اصدار معيارين يتعلقان بإدارة الجودة في الجزائر، المعيار 1 والمعيار 2.

1.3. تعريف جودة التدقيق

قبل التطرق لتعريف جودة التدقيق يجب تعريف كل من الجودة والتدقيق:

- **عُرفت الجودة بأنها:** " الشيء او الشخص ودرجة صلاحه، وهي لا تعني الأفضل او الأحسن دوما، وانما هي مفهوم نسبي يختلف النظر له باختلاف الجهة المستفيدة منه سواء اكان الزبون، ام المصمم، ام المجتمع، ام المنظمة." (بودلال علي و مسعودي عبد الكريم، 2014)
- **عُرف التدقيق بأنه:** " جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل." (أريذر ألفين و لوبك جيمس ، 2002)
- **وعليه عرفت جودة التدقيق على أنها:** "هي تقدير السوق لاحتمال أن المدقق سوف يكتشف الانحراف في نظام المحاسبي للمؤسسة محل التدقيق وانه سيتمكن من التقرير عن ذلك الانحراف أي إيصال النتائج المتوصل اليها حيث ان جودة التدقيق تحدد من خلال قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء المحتملة والتشوهات النظام المحاسبي للعميل والتقرير عن هذه الأخطاء والتشوهات في جودة التدقيق هي حاصل الجمع بين جودة الاكتشاف وجوده التبليغ." (لخضر دحمان و لباز أمين، 2023)
- **وتعرف من منظور المنظمات المهنية بأنها:** " الالتزام بمعايير التدقيق ومعايير الأداء بالنسبة للأفراد داخل مكاتب التدقيق، وتتعلق معايير الأداء في مكاتب التدقيق بمجموعة من الخصائص الشخصية الواجب توافرها في العاملين في. مكاتب التدقيق، كالنزاهة والموضوعية والاستقلال، وتوافر الكفاءة في الأفراد كي يتمكنوا من الوفاء بالمسؤوليات المكلفين بها، وتخصيص الأفراد على المهام بصورة تحقق المواءمة بين خبرات ومهارات الأفراد وطبيعة المهمة، وتوفير توجيه وإشراف كامل على أداء العاملين بالمكاتب، وأخيرا ضرورة الفحص المستمر لفاعلية السياسات والإجراءات المطبقة للرقابة على الجودة في مكاتب التدقيق." (معمري أسامة، مفتاح حمزة، و عمورة جمال، 2020)

2.3. عرض ملخص عن المعيار الجزائري لإدارة الجودة 1

نص المعيار: المعيار الجزائري لإدارة الجودة 1 ينص: على إدارة الجودة من طرف المكاتب التي تقوم بإجراء تدقيقات أو فحوصات محدودة للكشوف المالية أو مهام التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات الصلة، ويطبق المعيار الحالي ابتداء من الفاتح من جانفي 2026، مع التوصية بالتطبيق المسبق. (المقرر رقم 121 الصادر بتاريخ 01 جوان 2024 و لجنة مراقبة الجودة، 2024)

1.2.3. مجال التطبيق

يمكن ايجاز مجال تطبيق المعيار الجزائري لإدارة الجودة 1 في النقاط التالية:

واقع وأفاق مهنة التدقيق في الجزائر بعد إصدار معايير إدارة الجودة

- التزامات المكتب فيما يتعلق بتصميم ووضع وتشغيل نظام إدارة الجودة للتدقيق أو الفحص المحدود للكشوف المالية، أو مهام التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات الصلة؛
- في المكتب ذات الحجم الصغير والمتوسط، يجب أن يكون المهني المسؤول عن المكتب ومستخدميه على دراية بالمسؤوليات المرتبطة بإجراءات إدارة الجودة وبذلك المعالجة على مستوى المهمات المعنية بالمعيار 220 الذي يتناول إجراءات إدارة الجودة لتدقيق الكشوف المالية؛
- يطبق هذا المعيار على كافة المكاتب التي تقوم بالتدقيق أو الفحوصات المحدودة للكشوف المالية أو مهام أخرى للتأكيد لغرض تعزيز التوحيد في انجاز هذه المهمات.

2.2.3. نظام إدارة جودة المكتب

يشمل نظام إدارة المكتب 8 مكونات يمكن ابرازها في النقاط التالية:

- آلية تقييم مخاطر المكتب؛
- الحوكمة والقيادة؛
- القواعد الأخلاقية ذات الصلة؛
- القبول والاستمرار في العلاقات مع الزبائن والمهمات الخاصة؛
- انجاز المهمات؛
- الموارد؛
- المعلومات والاتصالات؛
- آلية المتابعة واتخاذ التدابير الصحيحة.

3.2.3. حالة الشبكات ومموني الخدمات

يتناول هذا المعيار مسؤوليات المكتب في الحالات التالية: (المقرر رقم 121 الصادر بتاريخ 01 جوان 2024 و لجنة مراقبة الجودة، 2024)

- ينتمي المكتب الى شبكة ويلتزم بمتطلبات هذه الشبكة ويستخدم خدماتها المرتبطة بنظام إدارة الجودة أو ينجز المهمات،
- يستخدم المكتب موارد محصل عليها من مورد خدمة في نظامه الخاص بإدارة الجودة أو إنجاز المهمات،
- يبقى المكتب مسؤولا عن النظام الخاص بإدارته للجودة، حتى ولو كان مطالبا باحترام متطلبات الشبكة أو استعمال خدمات مقدمة من شبكة أو موارد متأتية من ممون خدمات.

4.2.3. هدف مكتب إدارة الجودة

ان هدف المكتب وفقا لمعيار إدارة الجودة الجزائري 1 هو تصميم ووضع وتشغيل نظام لإدارة جوده التطبيقات او الفحوصات المحدودة للكشوف المالية او مهمات التأكيد او الخدمات ذات صلة التي ينجزها المكتب التي تمنحه التأكيد المعقول.

يمكن المكتب واعضائه من الوفاء بمسؤولياتهم وانجاز المهمات وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، ان تقارير المهام الصادرة عن المكتب تتلاءم مع الظروف القائمة، ان تصميم وضع وتشغيل نظام ادارة الجودة يساعد المكتب على تحقيق بشكل الي المهام بجوده الشيء الذي يخدم المصلحة العامة بتوفير تأكيد معقول بان اهداف النظام قد حققت.

يتطلب تحقيق اهداف هذه المعايير مهمات جوده ينبغي تخطيط وانجاز مهمات واعداد التقارير ذات الصلة وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها للوصول الى اهداف هذه المعايير والتطابق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها يستلزم ممارسه الحكم المهني وايضا حسب نوعيه المهمة ممارسه الحس النقدي.

5.2.3. الواجبات المطلوبة من مكتب إدارة الجودة

وفقا لمعيار إدارة الجودة الجزائري 1 هناك مجموعة من الالتزامات يمكن ايجازها فيما يلي: (المقرر رقم 121 الصادر بتاريخ 01 جوان 2024 و لجنة مراقبة الجودة، 2024)

- تطبيق المتطلبات الملائمة ذات الصلة والامتثال لها؛
- يجب على المكتب تصميم ووضع وتشغيل نظام ادارة الجودة؛
- يجب على المكتب تصميم ووضع عمليه تقييم مخاطر الجودة؛
- الالتزام بالحكومة والقيادة حيث يجب على المكتب ان يحدد اهداف الجودة؛
- الالتزام بقواعد اخلاقيات المهنة ذات الصلة كتلك المتعلقة بالاستقلالية في ممارسه المسؤوليات؛
- القبول والحفاظ على العلاقات الزبائن والمهمات الخاصة؛
- يجب انجاز المهمات ذات الجودة؛
- تحديد الطريقة التي من خلالها يحصل المكتب على الموارد ويطورها ويستخدمها ويحافظ عليها وتوزيعها وتخصيصها في الوقت المناسب؛
- الالتزام بأهداف الجودة وذلك فيما يخص الحصول واعداد واستخدام المعلومات المتعلقة بنظام ادارة الجودة وايصال هذه المعلومات في الوقت المناسب داخل المكتب والاطراف الخارجية التي تمكن من تصميم ووضع وتشغيل نظام ادارة الجودة؛

- تصميم الاستجابات الخاصة؛
- يجب على المكتب اعداد عمليه المتابعة واتخاذ الاجراءات الصحيحة؛
- تقييم نظام اداره الجودة من قبل الشخص او الاشخاص التي الذين اسندت إليهم المسؤولية النهائية والواجب النهائي وتقديم تقرير عن نظام اداره الجودة؛
- على المكتب اعداد توثيق لنظام اداره الجودة.

3.3. المعيار الجزائري لإدارة الجودة 2

نص المعيار: يعالج المعيار الحالي لإدارة الجودة ما يلي: (المقرر رقم 121 الصادر بتاريخ 01 جوان 2024 و لجنة مراقبة الجودة، المعيار الجزائري لادارة الجودة 2 "فحوصات جودة المهمات"، 2024)

- تعيين وشروط تأهيل مسؤول مراجعه جودة المهمة؛
- مسؤوليه هذا الاخير فيما يخص انجاز وتوثيق مراجعة جودة المهمة؛
- ينطبق هذا المعيار على جميع المهمات التي تتطلب اجراء مراجعة لجودتها وفقا لمعيار ادارة الجودة واحد يجب ان يقرأ هذا المعيار وقواعد اخلاقيات ذات الصلة معا؛
- تعد مراجعة جودة المهمة اجابة محددة يصممها المكتب وينفذها لمعيار ادارة الجودة 1 عندما يتم انجازها وفقا للمعيار اثنين تتجز مراجعه جودة المهمة على المستوى المهمة من طرف مسؤول مراجعة جودة المهمة الذي ينوب عن المكتب.

1.3.3. نظام ادارة جودة المكتب ووظيفة مراجعات جودة المهمات

يمكن ايجاز نظام ادارة جودة المكتب ووظيفة مراجعات جودة المهمات في العناصر التالية: (المقرر رقم 121 الصادر بتاريخ 01 جوان 2024 و لجنة مراقبة الجودة، المعيار الجزائري لادارة الجودة 2 "فحوصات جودة المهمات"، 2024)

- يحدد المعيار الجزائري لإدارة الجودة 1 مسؤولية المكتب فيما يتعلق بنظام اداره الجودة الخاصة به ويتطلب منه تصميم وتنفيذ اجابات لمواجهة المخاطر المرتبطة بالجودة بناء على الاسباب الكامنة وراء تقييمات هذه المخاطر احدى الاستجابات المحددة التي يدرسها المعيار واحد تتناول اعداد سياسات واجراءات تتناول مراجعات جودة المهمات التي تتوافق مع المعيار 2 الحالي؛
- يعد المكتب مسؤولا عن تصميم ووضع وتشغيل نظام ادارة الجودة الخاص به؛
- الى انجاز مهم ماذا جودة بشكل منهجي يخدم المصلحة العامة كما يوضح معيار اداره جودة 1 لتحقيق مهمات تقرير ذات المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها؛

- تتمثل مراجعة جودة المهمة في تقييم موضوعي للأحكام الهامة التي اصدرها فريق المهمة والاستنتاجات المستخلصة بشأنها يجري مسؤول مراجعة جودة المهمة تقييما لتلك الاحكام الصادرة بالنظر الى المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة، مع ذلك لا يقصد من مراجعه جودة المهمة أن تكون تقييمها للالتزام بهذه المعايير أكملها والمتطلبات او السياسات او الاجراءات؛
- لا ينتمي مسؤول مراجعة جودة المهمة الى فريق المهمة انجاز مراجعة لجودة المهمة لا يغير اطلاقا من المسؤوليات مسؤول المهمة فيما يخص ادارة وتحقيق الجودة على مستوى المهمة او من ادارة اعضاء فريق المهمة ومراجعة أعمالهم.

2.3.3. أهداف معيار إدارة الجودة الجزائري 2

يهدف المكتب وعندما يعين مسؤولا عن مراجعة جودة المهمة مستوفيا لمعايير التأهيل هو انجاز تقييم موضوعي للأحكام الهامة التي اتخذها فريق المهمة والاستنتاجات المستخلصة بشأنها.

3.3.3. الواجبات المطلوبة وفقا لمعيار ادارة الجودة الجزائري 2

يمكن ايجاز الواجبات المطلوبة من مكتب إدارة الجودة 2 في النقاط التالية: (المقرر رقم 121 الصادر بتاريخ 01 جوان 2024 و لجنة مراقبة الجودة، المعيار الجزائري لادارة الجودة 2 "فحوصات جودة المهمات"، (2024)

- تطبيق المتطلبات ذات الصلة والامتثال لها؛

- تعيين ومعايير التأهيل مسؤولي مراجعه جوده المهمات؛

- انجاز مراجعه جوده المهمة؛

- الانتقال الى الفحص؛

- الانتهاء من مراجعه جوده المهمة؛

- التوثيق.

4. واقع مهنة التدقيق والآفاق المنتظرة من تطبيق معايير إدارة الجودة

تُعد مهنة التدقيق من الركائز الأساسية لضمان المصداقية في التقارير المالية، وتساهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين مستخدميها، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه المدقق برزت أهمية تقييم جودة أدائه بشكل دقيق ومنهجي، بحيث وضعت الهيئة الوصية على رأسها المجلس الوطني للمحاسبة إطارا مرجعيا يستند إلى الدليل العملي لمحافظ الحسابات كواقع عملي بعدها تم مؤخرا لإصدار المعايير الجزائرية للجودة رقم 1 و 2 بهدف إرساء آليات واسعة لضمان جودة أعمال التدقيق كآفاق مستقبلية.

من هذا المنطلق يجب التطرق إلى السند الذي يعتمد عليه المدقق في عمله قبل إصدار معايير إدارة الجودة، والمتمثل في الدليل العملي للتدقيق في كل ميدان يقدم للمدقق تحقيق الفحوصات والرقابة للحصول على ابداء رأيه في تقرير التدقيق، كما يساعده في سرعة التنفيذ لكل مراحل التحقيق لأن عملية التدقيق منهجية ومنظمة بشكل تصاعدي لتحليل وفحص المعلومات بفعالية.

1.4. الدليل العملي لمهنة التدقيق

بعد صدور معايير التدقيق الجزائرية كلف المجلس الوطني للمحاسبة لجنة مراقبة الجودة التابعة لها، ان تقوم بإصدار نماذج لملفات العمل المتعلقة بمحافظي الحسابات لتكون مرجع مستندي لأداء مهامهم عبر عدة محاور أساسية في شكل بطاقات فنية تحدد طبيعة كل مهمة بناء على قواعد معايير التدقيق الجزائرية، النظام المحاسبي المالي، والقانون التجاري.

1.1.4. الملف الدائم (عموميات):

يمثل هذا الملف الدائم عموميات حول الشركة الخاضعة للتدقيق وقد يختلف حسب خصوصية الشركة المراقبة والتنظيم الداخلي لمكتب محافظ الحسابات وغالبا ما يحتوي على: (Commission control de qualité, 2019)

✓ **العموميات:** تتعلق بمختلف المعلومات التي تُعرف بالشركة المراقبة وتنظيمها الهيكلي وتطورها التاريخي، كما تتضمن معلومات حول النشاط الممارس ودورات التسيير المعتمدة كما يمكن معرفة مكانة الشركة في السوق والسياسة التسويقية المتبعة مع الزبائن...

✓ **الناحية القانونية:** الاطلاع على كل من السجل التجاري، هيكل رأس المال التأسيسي، حصص المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة والمدير ومجلس المراقبة، التعرف على محاضر جلسات الجمعيات العامة والتعاقدات القانونية والأسهم والسندات للاندماج.

✓ **الناحية الجبائية:** يتطلب فحص الوضعية والتصريحات الجبائية مع الاطلاع على المنازعات الجبائية الأخيرة والتسوية الجبائية في إطار التحقيق في المحاسبة.

✓ **الناحية الاجتماعية:** فحص التصريحات الشبه جبائية ذات الخاصية الاجتماعية كالضمان الاجتماعي، والصناديق الخاصة مع الاطلاع على المنازعات والتسويات الاجتماعية.

✓ **العقود:** الاطلاع على مختلف العقود ذات الأهمية من الايجار، التأمينات، الرخص والعلامات التجارية كما يتم فحص عقود القروض والايجار التمويلي والاعانات...

✓ **المحاسبة:** بناء على النصوص القانونية الخاصة بالنظام المحاسبي المالي يجب التأكد من احترام المبادئ المحاسبية وقواعد العرض والتقييم، فحص الدليل المحاسبي المستخدم والإجراءات المحاسبية المتبعة، توزيع المهام والاطلاع على البرامج المحاسبية والمالية.

✓ **تقارير المراقبات:** فحص تقرير التدقيق التعاقدية، التقرير العام أو التقارير الأخرى لمحافظ الحسابات، تقرير على الرقابة الداخلية وتقرير التدقيق الداخلي المنجز من طرف الشركة.

2.1.4. الملفات الدائمة (التنظيم):

يتعلق هذا الملف الدائم من ناحية التنظيم بخصوصيات معينة على مستوى إجراءات التدقيق تتمثل:

(BELAIBOUD Mokhtar, 2011)

- التعرف على نظام الرقابة الداخلية والبيئة المحيطة بها مع الاطلاع على دليل الإجراءات والمستخدمين المكلفين، كما يتم التعرف على البيئة المعلوماتية؛
- تخطيط وتنظيم المهمة لمختلف الوظائف الممارسة كالمبيعات والزبائن، المشتريات والموردين، الإنتاج والتخزين، الخزينة، التثبيات العينية والمالية، توظيف المستخدمين والمكافآت، رؤوس الأموال الخاصة، القروض والديون المالية وغيرها؛
- على المدقق أن يفحص كل الوظائف السابقة على شكل دورات من حيث: الوجود الفعلي، الشمولية، الدقة، التقييم، التصنيف والعرض، استقلالية الدورات.

3.1.4. الملف السنوي للمراجعة:

يتعلق هذا الملف بفحص نقاط القوة للإجراءات المتبعة ومعرفة مدى تأثيرها على تغطية المخاطر المحتملة، ويتأكد من المراقبة الفعالة للفترة الخاضعة للفحص لاستخدام تقييم الرقابة الداخلية من حيث:

- القوائم المالية الأولية والنهائية،
- التلخيص العام لمختلف الحسابات مثل المشتريات والموردين، المبيعات والزبائن، تغيرات المخزون، الخزينة، التثبيات المعنوية، العينية والمالية، المستخدمين، القروض والديون المالية، رؤوس الأموال.

4.1.4. ملف محافظ الحسابات

على محافظ الحسابات ان يقدم ملف يمثل مختلف المراسلات والاستفسارات المحررة من طرفه والممثلة غالبا فيما يلي: (DRISSI Fatma Zohra, 2016)

- تقديم استفسارات للعهد الجديدة، اتصال كتابي مع السابق، رسالة قبول العهد (المهمة)؛
- رسالة المهمة، التبليغ بالعهد، التصريح بالاستقلالية، استفسارات للمتربين، وللخبير؛
- تقديم خطة عمل المهمة وتقرير التعريف بالشركة؛
- استفسارات نسبة القبول، المؤشرات المفتاحية، مراقبة الملحق، تصريح للمديرية؛
- استفسارات نهاية المهمة واستفسارات التحضير للتقرير النهائي، وتحيين الملف الدائم.

2.4. آفاق تقارير محافظ الحسابات على معايير إدارة الجودة

تعد الجودة في مهام مراجعة الحسابات من الركائز الأساسية لضمان مصداقية وموثوقية التقارير المالية وفي هذا الإطار اصدرت الجزائر معايير جودة حديثة ولأول مرة متمثلة في معيار الجودة 1 والجودة 2، التي ستدخل حيز التنفيذ الإلزامي ابتداء من الفاتح جانفي 2026 بناء على هذا تم إجراء هذا التقييم الاستباقي لمدى توافق تقارير محافظ الحسابات التي تم ارسالها مع هذه المعايير قصد تشخيص النقائص الحالية واقتراح مجالات التحسين لضمان جاهزية المؤسسات المهنية مع بدء التطبيق.

1.2.4. آفاق عمل المدقق بتطبيق معيار الجودة 1

- يوجد في التقرير محاضر اجتماعات توثق تحديد مسؤوليات واضحة للمراجعين وتعليمات موجهة من المحافظ لأعضاء الفريق، مما يعكس أهمية القيادة وتحديد المسؤوليات وهذا يتوافق مع اشتراطات الجودة 1، حيث تؤكد التقارير التزام المحافظ بغرس ثقافة الجودة داخل الفريق؛
- ورد في التقرير اشارات إلى الالتزام بمبادئ النزاهة والموضوعية والسرية في بعض تقارير التخطيط والمراسلات مع العميل وهذا يتماشى مع معيار الجودة والتي يفرض الحفاظ على الاستقلالية والأخلاقيات المهنية مع ضرورة تدعيم بإجراءات متابعة دورية وهو ما لم يذكر بصراحة؛
- وجود وثائق تتعلق بقبول المهنة وموافقة العميل على الشروط العامة وهذا تطبيق جيد لمعيار قبول واستمرار العلاقة مع العملاء، حيث يظهر تقييم أولي للمخاطر المرتبطة بالعميل؛
- قصور في متابعة وتحليل الأخطاء السابقة لتحسين الأداء حيث ان التقارير لم تتضمن مراجعات لاحقة لعمليات المراجعة السابقة، بغرض استخلاص الدروس والتحسين المستمر وهو ما يعد أحد أركان نظام الجودة الناجح؛
- تسجيل بعض الملاحظات حول تنفيذ الفحوصات الداخلية والتصريحات على التزام مبدئي بالمراجعة الداخلية للأعمال مع ضرورة تحسين نظام التقييم الدوري لأداء الفريق.

2.2.4. آفاق عمل المدقق بتطبيق معيار الجودة 2

- يوجد تلميح بوجود مراجعة الجودة من خلال بعض الملاحظات على ملفات التدقيق تشير إلى مراجعة مستقلة (دون تحديد المنهجية) ولكن لم يتم ذكر تفاصيل حول معايير انتقاء الأعمال محل المراجعة، أو من هو المراجع المختار، ما يعد نقصا جزئي في الالتزام؛
- لا توجد إشارة مباشرة لتعيين مراجع مستقل للمراجعة النوعية يعد ذلك مخالفة صريحة لمعيار الجودة 2 الذي يفرض اختيار مراجعين مستقلين لمهام مراجعة الجودة؛
- يوجد حديث عن تقييم قبول مهام المراجعة عموما لكن ليس بخصوص مراجعة الجودة تحديدا، هذا الالتزام ناقص إذ يطلب تحديد إجراءات خاصة لمهام مراجعة الجودة، وهو ما لم يتم إثباته بالوثائق؛
- توفر ملاحظات مكتوبة ومراجعات مرحلية لبعض الملفات من اجراءات مراجعة الجودة لكنها تحتاج إلى تنظيم أفضل وتوثيق أدق لضمان التوافق الكامل مع المعيار.

- رغم اظهار بعض جوانب الالتزام بمعايير الجودة، إلا أن تطبيق معايير الجودة 1 و2 وفق متطلبات سنة 2026، يقتضي ضرورة تطوير الأنظمة الداخلية، تعزيز توثق الأدلة وضمان مراجعة الملفات بشكل مستقل قبل إصدار التقارير النهائية.

3.2.4. النتائج المنتظرة من تطبيق معايير إدارة الجودة

بعد تطبيق معايير إدارة الجودة من طرف المدققين والعمل على احترام بنودها يكون تحسين أداء عمل المدقق، حيث توجهه وتضمن احتراف عمله وموثوقيته وقد تلخص النتائج المنتظرة فيما يلي:

✓ تحسين الأداء المهني

- تفرض المعايير على المدقق أن تكون له الكفاءة والخبرة المهنية مما يدفعه للتعلم المستمر وتطوير مهاراته لمواكبة التغيرات ذات الصلة بمهنته؛
- بذل المدقق أقصى درجات العناية المهنية في جميع مراحل عمله من التخطيط وجمع أدلة الاثبات إلى إعداد التقرير؛
- تعزيز مبدأ الشك المهني مما يدفع المدقق إلى النقد البناء في الأدلة التي يجمعها وعدم قبولها بشكل مطلق.

✓ دعم الاستقلالية والموضوعية

- تؤكد المعايير على الزامية حياد المدقق في عمله ماديا ومعنويا، مما يقلل من احتمالية التأثر بالضغوط ويضمن حياد رأيه؛
- تساعد المدقق على تجنب تضارب المصالح والحفاظ على موضوعيته في جميع الأحكام والقرارات التي يتخذها.

✓ توجيه عملية التدقيق

- توفير إطار واضح لتخطيط عملية التدقيق، مما يساعد المدقق على تحديد الأهداف والنطاق والموارد اللازمة بكفاءة مهنية عالية؛
- جمع وتقييم أدلة الاثبات بشكل كاف وفعال ذات موثوقية تدعم استنتاجاته وابداء رأيه.

✓ رفع جودة تقرير المدقق

- تحدد المعايير متطلبات إعداد التقرير بما في ذلك محتواه وشكله، مما يضمن أن يكون التقرير واضحا وشاملا معبرا عن رأي المدقق بشكل مهني وموثوق؛
- تساهم في توحيد شكل ومضمون التقارير مما يسهل مستخدمي القوائم المالية فهمها والاعتماد عليها.

✓ تطوير البيئة الرقابية داخل مكاتب التدقيق

- انشاء نظام داخلي لإدارة الجودة في مكتب المدقق؛
- تحديد مسؤوليات واضحة للرقابة على الأداء المهني للمدقق ومساعديه؛
- تحسين الاشراف والتوجيه.

✓ المساءلة المهنية والقانونية للمدقق

- الالتزام بالمعايير يحمي المدقق من المساءلة القانونية والمهنية في حال وجود أخطاء أو اهمال في عمله؛
- عدم الالتزام بالمعايير قد يؤدي إلى فقدان الثقة في المدقق وسمعته المهنية وقد يعرضه لعقوبات من الهيئات الرقابية.

✓ تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية

- عندما يلتزم المدقق بمعايير الجودة فذلك يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية كالمستثمرين، المسيرين وغيرهم أصحاب المصلحة في المعلومات المالية التي يقدمها في تقريره، مما يدعم اتخاذ القرارات السليمة؛
- بشكل عام تعمل معايير الجودة كدليل يوجه المدقق ويضمن أن عمله يتم بأعلى مستويات الاحترافية والنزاهة ويساهم بشكل كبير في تعزيز مصداقية المعلومات التي يقدمها.

5. خاتمة:

تطرقنا في دراستنا إلى عرض مفاهيمي لمعايير التدقيق الجزائرية والهيئات المكلفة بالإعداد، الإصدار والمتابعة، مع حرص المجلس الوطني للمحاسبة على عرضها بشكل تدريجي حتى يتسنى للفئة المستهدفة دراستها وفهمها قبل تطبيقها على أرض الواقع، كما تم التطرق إلى معايير إدارة الجودة الجزائرية الصادرة مؤخرا كونها الحدث الأبرز في مهنة التدقيق بالجزائر، والتي ينتظر منها الكثير بعد أن تطبق في مطلع سنة 2026، على أساس أنها تسعى لتحسين وتوحيد عمل المدققين بعد الاعتماد على الدليل العملي لمهنة محافظ الحسابات، للوصول إلى تعزيز درجة الثقة بين مستخدمي القوائم المالية والاعتماد على تقارير المدققين في اتخاذ القرارات.

ومن جهة أخرى يتمتع محافظ الحسابات بصلاحيات واسعة تخوله فحص السجلات المالية والتقارير المحاسبية، وإبداء الرأي الفني بشأن مدى مطابقتها للمعايير المعتمدة، وينتظر منه الالتزام بالأخلاقيات المهنية والدليل العملي لمحافظ الحسابات. في المجلد فإن التنسيق بين مختلف المعايير المعتمدة، واحترام قواعد الجودة، وممارسة الصلاحيات المهنية بمسؤولية، كلها عوامل تساهم في تطوير مهنة التدقيق وتعزيز جودة عمل محافظ الحسابات.

1.5. نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ إصدار معايير التدقيق الجزائرية المقتبسة من معايير التدقيق الدولية، جاء ضمن سلسلة إصلاحات البيئة الجزائرية في مجال المحاسبة والتدقيق، تحقيق التوافق بين ممارسي المهنة؛
- ✓ صدور معايير للتدقيق الجزائرية بشكل تدريجي ابتداء من 2016 الى غاية 2024 يسمح لممارسي المهنة استيعابها والتحكم أكثر في آليات تطبيقها على أرض الواقع؛
- ✓ يسمح العمل بمعايير إدارة الجودة عند تدقيق القوائم المالية بالرفع من مستويات الأداء المهني لدى محافظي الحسابات؛
- ✓ اعتماد محافظي الحسابات على تطبيق معايير التدقيق وإدارة الجودة يحميهم أكثر من المسائل القانونية؛
- ✓ الارتقاء بمستوى أداء محافظي الحسابات يساهم في تفعيل تداول رؤوس الأموال وتنشيط عمل البورصة؛
- ✓ الاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية وتطبيق ما ينص عليه كل معيار خلال عملية التدقيق يمكننا من الوصول الى الجودة في مخرجات عملية التدقيق (التقارير)؛
- ✓ نجاح وتطور مهنة محافظ الحسابات في الجزائر يتوقف على درجة تطبيق هذه المعايير الموضوعة أساسا لهذا الغرض؛
- ✓ يؤدي التزام محافظ الحسابات بمعايير إدارة الجودة لجزائرية والتعامل بها الى تطويرها واكتشاف النقص فيها؛
- ✓ عرض لجنة مراقبة الجودة التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة دليل عملي يعتبر نموذج لتوحيد عمل المدققين.

2.5. التوصيات المقترحة:

- ✓ القيام بتكوين مستمر للمهنيين حول معايير التدقيق الجزائرية؛
- ✓ على اللجنة المكلفة بتحسين جودة عمل مهنة محافظ الحسابات الاسراع في تطبيق معايير التدقيق الجزائرية التي تم اصدارها الخاصة بإدارة الجودة لإضفاء مصداقية أكثر على صحة وصدق القوائم المالية المدققة؛
- ✓ ضرورة اصدار باقي معايير التدقيق الجزائرية المرتبطة بالمعايير التي تم اصدارها حديثا؛
- ✓ تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة التي تجبر على الاعتماد على هذه مع تحديد المسؤوليات والواجبات؛

واقع وأفاق مهنة التدقيق في الجزائر بعد إصدار معايير إدارة الجودة

✓ العمل على إصدار معايير التدقيق الجزائرية بلغة مفهومة ذات مصطلحات واضحة وذلك لتجنب مخاطر التطبيق الخاطئ لها؛

✓ يجب على الجزائر أن تأخذ بعين بيئتها عند إعدادها لمعايير التدقيق الجزائرية؛

✓ ضرورة مسايرة التطورات التي تطرأ على مهنة التدقيق على المستوى الدولي.

6. المراجع:

1. أريذر ألفين، و لوبك جيمس . (2002). المراجعة مدخل متكامل. (ترجمة الديسبي محمد عبد القادر وآخرون، المترجمون) المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
2. جمعة أحمد حلمي. (2015). القاموس اغلدولي للمحاسبة والتدقيق (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
3. محمد فضل مسعد، و خالد راغب خطيب. (2009). دراسة معمقة في تدقيق الحسابات (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
4. BELAIBOUD Mokhtar. (2011). *Pratique de l'audit conforme aux normes IAS/IFRS et au SCF*. Alger: Edition BERTI.
5. Commission control de qualité. (2019). Dossier type de travail du commissaire aux comptes. 05. Alger: Conseil national de la comptabilité.
6. DRISSI Fatma Zohra. (2016). *Les guides d'audit de gestion d'entreprise*. Alger: Edition BERTI.
7. المادة 18. (2011). المرسوم التنفيذي رقم 11-24 تحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعده. الجريدة الرسمية(07)، 06.
8. المقرر رقم 121 الصادر بتاريخ 01 جوان 2024 & لجنة مراقبة الجودة. (2024). المعيار الجزائري لإدارة الجودة 2 "فحوصات جودة المهمات 01. "الجزائر: المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية.
9. المقرر رقم 121 الصادر بتاريخ 01 جوان 2024، و لجنة مراقبة الجودة. (2024). المعيار الجزائري لإدارة الجودة 1 "ادارة الجودة من طرف المكاتب التي تقوم باجراء تدقيقات أو فحوصات محدودة للكشوف المالية أو مهام التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات الصلة". 01. الجزائر: المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية.
10. بصري ريمة، و بلقاسم سفيان. (2019). مدى تطبيق مدققي الحسابات للمعايير الدولية الجزائرية للتدقيق الخاصة بأدلة الاثبات بتسليط الضوء على المعيار رقم 505 المصادقات الخارجية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 06(03)، صفحة 119.
11. بودلال علي، و مسعودي عبد الكريم. (2014). الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين الواقع والمأمول. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 04(01)، صفحة 53.
12. كحيل عبد القادر. (2018). أهمية تبني المعايير الدولية للتدقيق ISA في البيئة الاقتصادية الجزائرية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14(01)، صفحة 123.
13. لخضر دحمان، و لباز أمين. (2023). جودة التدقيق الخارجي بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية - دراسة مقارنة-. مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 09(01)، صفحة 189.
14. مروان جميلة، و محمود عمر محي الدين. (2021). القيمة المضافة لمعايير التدقيق الجزائرية في الوسط المهني للتدقيق الخارجي في الجزائر. 06(02)، صفحة 36.

15. معمري أسامة، مفتاح حمزة، و عمورة جمال. (2020). متطلبات تحسين جودة التدقيق وتفعيل الرقابة عليها في شركات أو مكاتب التدقيق وفق المعيار الدولي للتدقيق 220. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، 03(02)، صفحة 30.